ورقة تقدير موقف

مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

حضرموت بين مطلب الحكم الذاتي وعجز السلطة عن حل الأزمة

هل تتحول حضرموت محطة صراع قادم

" تداعيات أحداث هضبة حضرموت"

info@almarfacenter.org

حضرموت بين مطلب الحكم الذاتي وعجز السلطة عن حل الأزمة
هل تتحول حضرموت محطة صراع قادم
"تداعيات أحداث هضبة حضرموت"

ورقة تقدير موقف

إعداد

د/ عمر سالم باجردانه

باحث وكاتب في الشؤون السياسية

رئيس مركز المعرفة للدراسات والابحاث

مقدمة:

في أواخر شهر يوليو من العام **٢٠٢٤م** قرر المؤتمر حضرموت الجامع مقترنا بحلف قبائل حضرموت –وكلاهما يرأسهما الشيخ عمرو بن حبريش– الذهاب إلى تصعيد ميداني في محاولة إيقاف تدفق المحروقات إلى ساحل ووادي حضرموت، وقرروا الشروع في الاحتجاج بنصب خيام اعتصام في المنطقة المرتفعة الوسطى الواقعة بين ساحل ووادي حضرموت في أعلى الهضبة الجنوبية، والقيام باستحداث نقاط مسلحة للتفتيش والمراقبة من جانب عناصر تابعة لحلف قبائل حضرموت، والهدف منها هو الضغط على أعضاء المجلس الرئاسي والحكومة اليمنية ، ليرتفع سقف المطالب بعد ذلك إلى المطالبة بالحكم الذاتي لحضرموت مع استمرار إيقاف تزويد محطات كهرباء ساحل حضرموت بالوقود وتوسيع نطاق النقاط العسكرية التابعة لحلف قبائل حضرموت لتشمل أجزاء من الساحل تقابلها حالة من عدم الاستقرار وتردي للخدمات كالكهرباء لعدم قيام مجلس القيادة الرئاسي والحكومة والسلطة المحلية بمسؤولياتهم وواجباتهم اتجاه حضرموت وجميع المحافظات المحررة عموما" في حل المشكلات وتحسين مستوى الخدمات مما خلق واقع متأزم ومضطرب وغير مستقر.

وبعد مرور عام ونيف من الأحداث التي افتعلها حلف قبائل حضرموت ورفع سقف مطالبة إلى الحكم الذاتي لحضرموت وحكمها من قبل ابناءها ، إلا أن الحلف ظل يراوح مكانه متنقلاً بين إصدار البيانات وتنظيم المهرجانات دون تقديم أي شيء [1]يذكر على أرض الواقع فيما يتعلق بمطالبه التي أعلن عنها وفي الجهة المقابلة ظلت السلطة المحلية تتنصل من مسؤولياتها والقيام بمهامها لحل الأزمة مما زاد من وطأة تعثر الخدمات واستمرار انهيارها وزيادة انقطاع التيار الكهربائي بسبب إيقاف ومنع تزويد محطات الكهرباء بالوقود من قبل نقاط الحلف وعدم أي تحرك جاد من قبل السلطة لحل الازمة مما حولها إلى ورقة أبتزاز

[1] حلف قبائل حضرموت لقاء الأمير خالد بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي بالشيخ عمرو بن حبريش https://defenseliney.com/posts/229

سياسي بيد جميع الأطراف يحاول كل طرف من خلالها التأثير على بقية الأطراف وتحقيق مكاسب سياسية على حساب حياة المواطن اليومية .

تأتي هذه الورقة امتداد للورقة التي أصدرها مركز المعرفة للدراسات والأبحاث الاستراتيجية في شهر سبتمبر من العام الماضي ٢٠٢٤م

سير الأحداث:

في شهر مارس الماضي من العام الحالي ألتقى الشيخ عمرو بن حبريش رئيس حلف قبائل حضرموت ورئيس مؤتمر حضرموت الجامع بوزير الدفاع السعودي سمو الأمير خالد بن سلمان في العاصمة السعودية الرياض ويعد هذا اللقاء نقطة تحول وتطور في حالة حلف قبائل حضرموت والحراك القبلي الذي يتزعمه منذ يوليو ٢٠٢٤م من حيث البعد السياسي والإقليمي كما يعتبر مؤشر ودلاله واضحه لمحاولة تقارب المملكة العربية السعودية مع حلف قبائل حضرموت وتعاطيها مع الاحداث الحاصلة في حضرموت في ظل الاحتدام بين السلطة المحلية والمجلس الانتقالي الجنوبي من جهة وحلف قبائل حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع من جهة أخرى إلا أن هذا الامر لم يغير شيء في الأوضاع التي تعيشها حضرموت على أرض الواقع[٢]، رغم وعود المملكة السعودية لرئيس حلف قبائل حضرموت باعتماد 500ميقا وات لكهرباء حضرموت لحل المشكلة التي تعاني منها المحافظة

وتمر الأيام تلو الأيام ولم يتحقق شيء مما وعد به حلف قبائل حضرموت فيما يتعلق بتحسين خدمة الكهرباء وتطبيع الحياة بشكل أفضل ولم يحدث أي تغيير للواقع في المحافظة مما خلق انطباع بوجود عجز عن فرض الإرادة السياسية فزاد الوضع سوء بسبب القاء كل طرف باللوم على الطرف الأخر في ما تمر به المحافظة من أوضاع صعبة وحال مزرِ

في الثاني عشر من أبريل٢٠٢٥م دعا حلف قبائل حضرموت القبائل إلى الاحتشاد في فعالية جماهيرية لتأييد مطلب الحكم الذاتي ومخرجات لقاء الرياض وكان من مخرجات اللقاء فتح باب التجنيد لأبناء

[٢] https://defenseliney.com/posts/229
مرجع سابق

حضرموت والذي اعتبرته السلطة المحلية والسلطات الأمنية والعسكرية في المحافظة خروجاً على النظام والقانون وقد يجر المحافظة إلى اقتتال داخلي من خلال تشكيل قوات عسكرية خارج نطاق قوات النخبة الحضرمية وقيادة المنطقة العسكرية الثانية ، ومن هنا بدى واضحاً ان المحافظة تتجه الى الانقسام والتشظي في القرار السياسي والأمني والأداء المؤسسي للسلطة كون جذور الازمة تقع بين قطبيها " محافظ المحافظة ووكيل أول المحافظة "

قرارات الحلف العسكرية بين غياب المسوغ القانوني والرفض الرسمي

في **٢٩ يونيو ٢٠٢٥م** اصدر رئيس حلف قبائل حضرموت قرار بتعيين العميد ركن/ الجويد سالمين بارشيد قائد لواء أول قوات حماية حضرموت استنادا إلى القرار رقم (٤) للعام **٢٠٢٤م** بشأن تشكيل قوات حماية حضرموت بحسب ما جاء في ديباجة [٣]القرار الذي قوبل بالرفض من قبل السلطات الرسمية ، حيث يرى مراقبين أن هذا القرار جاء بناءً على إعلان مجلس القيادة الرئاسي خطة لتطبيع الحياة في حضرموت التي اعلن عنها مجلس القيادة الرئاسي في **٧ يناير ٢٠٢٥م** والمتضمنة استيعاب أبناء حضرموت في القوات المسلحة والأمن ولكن ما هو مختلف هذه المرة أن هذه القوة المشكلة حديثاً لم تحظى بقرار رسمي من مجلس القيادة الرئاسي مثل ما هو الحال عندما تم استحداث وتشكيل قوات عسكرية جديدة تسمى "درع الوطن" وكان هذا بقرار رقم **(١٨) للعام ٢٠٢٣م** صادر عن رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي مما يعطي المشروعية القانونية لقوات درع الوطن وهذا ما لم يتوفر في قوات حماية حضرموت التي لا تخضع لقوات المنطقتين العسكريتين الأولى والثانية مما يجعلها قوات غير نظامية بالمنظور القانوني والرسمي فضلاً أن بعض ممن تم تعيينهم كقيادات لهذه القوات يتبعون قيادة المنطقة العسكرية الثانية واثبت في حقهم ارتكاب بعض التجاوزات والمخالفات العسكرية التي أدت بإيقافهم عن الخدمة العسكرية .

[٣] اللقاء الذي دعت إليه اللجنة المجتمعية وعرضت تقريرها حول الأزمة
https://www.facebooke/share/1CydNZbwvV/
رصد بعض ردود أفعال بعض المراقبين والمهتمين بالأزمة من الطرفين عبر مواقع التواصل الاجتماعي

رئيس حلف قبائل حضرموت واللجنة المجتمعية المشكلة لحل الأزمة

في ٢٧ **يوليو** ٢٠٢٥م شكلت لجنة برئاسة الأستاذ سالم بن الشيخ أبوبكر هذه اللجنة تدخلت كوسيط بين حلف قبائل حضرموت والسلطة المحلية في محاولة منها [٤]لحل الأزمة وعودة الأمور إلى طبيعتها وحل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي وبعد اجتماع اللجنة مع طرفي الصراع في المحافظة منذ بداية عملها الذي استمر قرابة الثلاثة أشهر حاولت اللجنة فيها جمع الاستدلالات ومتابعة ، حيثيات الازمة والجلوس مع كافة الأطراف المعنية ذات الصلة وعند عرض اللجنة لتقريرها النهائي والذي أوضحت فيه أن الشيخ عمرو بن حبريش رئيس حلف قبائل حضرموت لم يكن متعاون بالشكل الكافي الذي يمكنها من حل الأزمة وانه رافض مرور أي محروقات إضافية لمحطات الكهرباء وان أي حالات وفيات وضحايا تحدث نتيجة الاثار القاسية والمآساوية يتسبب بها الانقطاع الطويل للتيار الكهربائي في ظل أرتفاع درجة الحرارة والرطوبة هي تضحيات يقدمها الحضارم في سبيل نضالهم وحراكهم للمطالبة بالحكم الذاتي، وفي السياق ذاته لا توجد رغبة لدى السلطة المحلية في معالجة بعض الأخطاء والاختلالات التي توجد لدى السلطة والتي اتخذها حلف قبائل حضرموت كأحد المبررات لما ذهب إليه من اعمال التصعيد وبات واضحا من خلال سير الاحداث وتتبعها أن طرفي الأزمة يستغلان ضعف وعي المجتمع اتجاه مصالحة وحقوقه وغياب أي تحرك نخبوي مدني ممكن ان يكون له تأثير ملموس للحد من تطور الازمة والضغط على المتسببين فيها بالكف عن ما يقومون به من اعمال وتصرفات تؤثر على الصعيد السياسي والاجتماعي في مستقبل حضرموت ونزيد من حالة الانقسام وعدم الثقة التي اصابت المجتمع نتيجة الازمة الراهنة والأزمات المتكررة والمستمرة

ان السلوك الذي بدء وظهرا عليه حلف قبائل حضرموت والسلطة المحلية بالمحافظة منذ بداية الازمة يؤشر على أن الطرفين ليس بالمسؤولية الوطنية [٥]الكافية التي تأهلهما لإدارة أي ازمة تمر بها المحافظة

---

[٤] https://www.facebooke/share/1CydNZbwvV/
رصد بعض ردود أفعال بعض المراقبين والمهتمين بالأزمة من الطرفين عبر مواقع التواصل الاجتماعي

مرجع سابق

[٥] كلمة رئيس حلف قبائل حضرموت رئيس مؤتمر حضرموت الجامع عند زيارته لاحد المواق العسكرية التابعة للحلف
https://youtu.be/JDcayNayCZA?si=ujlnrKLZaPUoE2PJ

من دون إلحاق الضرر بمصالح الناس والتقليل من أثارها لاسيما وأن طرفي الأزمة لم يبديا أي جدية في ابداء حسن النوايا وتعزيز الثقة والتصرف بمسؤولية اتجاه ما حدث.

وكيل أول السلطة ورئيس الحلف قبائل حضرموت

عام ونيف هو العمر الفعلي للأزمة التي عصفت بحضرموت وتسببت في كثير من الأضرار والاثار على المستويين المعيشي والخدمي وعمقت من حجم الانقسام المجتمعي والقبلي ظل خلالها الشيخ عمرو بن حبريش رئيس حلف قبائل حضرموت محتفظ بمنصب وكيل أول محافظة حضرموت رافضاً تقديم استقالته وفي الوقت نفسه يقود حراك وتمرد قبلي ضد السلطة واتهامها أنها سبب كل الأزمات والمآسي التي اصابت حضرموت وان هناك بعض الأحزاب والمكونات التي عفى عليها الزمن ورفضها الشعب في يوماً من الأيام تحاول إعادة نفسها إلى المشهد و الاستئثار بالسلطة والثروة على حساب حضرموت وحقوق شعبها وأنه يرفض هذا الامر ولن يسمح لهذه الأحزاب والمكونات بالعودة إلى المشهد السياسي من نافذة حضرموت في حالة من الازدواج الأخلاقي والقيمي يمارسها رئيس حلف قبائل حضرموت إذ ما المانع ان يمارس مهامه من داخل السلطة التي يمثلها ويمتلك القرار الرسمي عبرها ويقوم بالتغيير ورفض كل الممارسات التي يراها رئيس حلف قبائل حضرموت انها السبب وراء ما تعانية حضرموت من أزمات ومشاكل متكرره ومستمرة مما تسبب في حالة من عدم الرضا والشعور بالاستياء لدى غالبية المجتمع الحضرمي نتيجة هذا التناقض والتصرف غير العقلاني والمنطقي الذي يبديه حلف قبائل حضرموت لاسيما وأن كثير من المراقبين يرون ان كل هذه الاحداث وما يقوم به حلف قبائل حضرموت[٦] وحلفاؤه هو محاولة لابتزاز السلطة والضغط عليها للحصول على بعض المكاسب والامتيازات الشخصية وترتيب أمور بعض القيادات المحسوبة على الحلف والجامع الحضرمي.

---

[٦] مصدر سابق
https://youtu.be/JDcayNayCZA?si=ujlnrKLZaPUoE2PJ

أن القضية التي كانت بداياتها خلاف سلطوي محدود على بيع فوارق المشتقات النفطية (الديزل) أصبحت اليوم واقع لصراع اشمل قد يفرض بالسلاح تحت مسميات لا تخضع للأعراف القبلية وترفض الامتثال لها ، وكأنها تدفع دفعاً نحو صراع أهلي حيث يوضع أبناء القبيلة الواحدة في مواجهة بعضهم البعض

أن كل المؤشرات باتت تشير إلى أن مخيم الهضبة والسلطة المحلية منذ بداية الازمة عملوا على تفريق القبيلة وانقسام المجتمع في عموم حضرموت مما أدى إلى تشتت الكلمة وضعف الموقف والعجز عن مواجهة التحديات والفشل في إدارة المحافظة والحفاظ على الامن والاستقرار.

عندما تختل الموازين تبقى الأسئلة المشروعة تبحث للغاية من إنشاء معسكرات مسلحة بجانب معسكرات قوات النخبة الحضرمية الرسمية التابعة لقيادة المنطقة العسكرية الثانية ، وإذا كان لابد من استيعاب أبناء حضرموت في قوات الامن والجيش وزيادة قوام الوحدات العسكرية فلماذا لا يتم فتح باب التسجيل للتجنيد وفق الأطر الرسمية ضمن قيادتي المنطقة العسكرية الأولى والثانية .

تنوع التشكيلات العسكرية وتعدد الولاءات

[٧]أي تشكيل فصيل عسكري جديد يعد تعقيدا اضافياً للمشهد المعقد في حضرموت حيث تتواجد في اغلب المحافظات التي تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية العديد من التشكيلات العسكرية المدعومة من السعودية والإمارات بعيداً عن إدارة الحكومة اليمنية وهذا ما جعل هذه المحافظات تعيش حالة من التوتر وعدم استقرار بشكل مستمر ودائماً ما كانت تعيش مواجهات دامية بين هذه الفصائل المختلفة لتبرز حضرموت من بين كل هذه التباينات والخلافات وتشكل حالة اكثر استقراراً وهدوءاً وانسجام بسبب عدم وجود هذا التعدد للتشكيلات الموجودة في المحافظات الأخرى وظلت حضرموت هي النموذج لاكثر من عشر سنوات من خلال النخبة الحضرمية التي استوعبت كل الفصائل والتنظيمات العسكرية بمختلف تخصصاتها وتوجهاتها تحت قيادة واحدة ممثلة بقيادة المنطقة العسكرية الثانية

[٧] دمج التشكيلات العسكرية في اليمن مهمة تصطدم بتحديات وفصائل متعددة
https://almawqeapost.net/interviews/73327
[٧] مصدر سابق
https://youtu.be/JDcayNayCZA?si=ujlnrKLZaPUoE2PJ

ولكن ومن بعد أزمة الهضبة دخلت حضرموت فصلاً جديداً من فصول الصراع وقررت أن تتخلى عن النموذج الذي ظلت محتفظة به خلال السنوات العشر الأخيرة منذ تحرير مدينة المكلا ومدن ساحل حضرموت من تنظيم القاعدة وبدأنا نلاحظ تعدد التشكيلات العسكرية ذات الولاءات المختلفة وهذا ما قد ينقل المشهد الذي عاشته عدن ومآرب إلى حضرموت وقد نشاهد احتدام المشهد عسكريا وصولاً الى الاقتتال المباشر بين أبناء المحافظة الواحدة إذا لم يتم الاحتكام إلى صوت العقل.

اتفاق السلطة مع حلف قبائل حضرموت يكشف نوايا الأزمة

[٨]في خطوة مفاجئة أثارت استغراب المجتمع في حضرموت وضجت مواقع التواصل الاجتماعي أعلن حلف قبائل حضرموت عن اتفاق غير معلن مع السلطة المحلية لإنهاء الازمة القائمة منذ اكثر من عام، ويفضي الاتفاق الى تقاسم فوارق المحروقات(الديزل) بين السلطة وحلف قبائل حضرموت بحسب ما جاء في كثير من تغريدات الأشخاص المحسوبين على الطرفين وعندما شعر حلف قبائل حضرموت بأن الاتفاق سرب للرأي العام وأن هذا يشكل له نوع من الاحراج ويجعله في مواجهة مباشرة مع أنصاره قام بإصدار بيان جاء فيه ان التفاهمات بينه وبين السلطة المحلية بخصوص فروقات مبيعات الديزل والسماح لمرور الكميات المطلوبة لتشغيل المحطات الكهربائية قد وصلت إلى طريق مسدود ولم يجرؤ احد الطرفين أن يوضح ماهي مضامين هذا الاتفاق مع أن السلطة المحلية وحلف قبائل حضرموت عندما قررا أن يختلفا وضعوا غالبية الشعب في حضرموت في صورة هذا الخلاف الذي تم تغليفه بحقوق ومطالب حضرموت ظناً منهما ان التمترس خلق القضايا الكبرى للوصول إلى مصالح شخصية بتأييد شعبي هي الطريقة التي ستضمن لهم إدارة صحيحة للأزمة ،ان حالة التحايل التي اعتمدها الطرفان كفيلة بأن تجعل الشعب في حضرموت هو من يدافع عنهما مستغلين غياب الرقابة وهشاشة الدولة وضعف مؤسسات المساءلة القانونية والاجتماعية

[٨] بيان حلف قبائل حضرموت يوضع فيه انه التفاهمات مع السلطة وصلت إلى طريق مسدود
https://www.facebooke.com/share/p/1D176J3raz/

[٨] مصدر سابق
https://youtu.be/JDcayNayCZA?si=ujlnrKLZaPUoE2PJ

إن السلطة المحلية وحلف قبائل حضرموت من خلال ادخال المحافظة في أزمة تسببت في تعذيب الناس وزيادة معاناتهم دون أدنى استشعار للمسؤولية الإخلاقية والوطنية والدينية يؤكد ان الأشخاص القائمين على مصالح حضرموت وإدارتها اشخاص سيئين تتملكهم حالة من الانتقام والشعور بالنقص اتجاه مجتمعهم مما يجعلهم يوغلون في تعذيب المواطنين من خلال إدارة المحافظة بالأزمات وعدم حلها مجسدين بهذا الشيء حالة من عدم اللامبالاة ماتت معها كل القيم والمبادئ والأعراف.

التداعيات والنتائج المحتملة

إن تداعيات ونتائج الأزمة التي استمرت اكثر من عام ومازالت ستترك اثار ونتائج سيعاني منها المجتمع الحضرمي على المدى المتوسط والبعيد على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وبلا شك سيكون لها الأثر السلبي على النسيج الاجتماعي وعلاقة القبائل بين بعضها البعض واستمرار حالة الضعف والوهن في المجتمع وعدم قدرة حضرموت على اتخاد موقف موحد وقوي اتجاه القضايا المصيرية لاسيما وأن حضرموت تعتبر محل توافق ومن اهم محافظات الجمهورية اليمنية من حيث الموقع الجيوسياسي والثروة ويعول عليها في حل الأزمة اليمنية برمتها ولكن وجود حضرموت بهذا الحال يجعلها عاجزة عن القيام بأي دور يسهم في خروج البلد إلى بر الأمان، ومن خلال ما تقدم يمكن أن نوجز ابرز التداعيات والنتائج التي ستتركها الازمة في الآتي :

١-إن الأحداث التي تمر بها المحافظة في الوقت الحالي، هو ازدياد حدة الوضع الاقتصادي بشكل ضخم داخل المحافظة، بسبب ندرة مادة الديزل المتوقف عن المرور نتيجة تقطعات حلف القبائل مما أدى إلى زيادة سعر الديزل في السوق المحلية، منذ أن توقفت شركة بترومسيلة عن التوريد، مما جعل جميع أسعار الخضراوات والفواكه تقفز قفزة جنونية في سعر البيع، بالرغم من اعتماد رئاسة الوزراء حزمة إجراءات من اجل تعافي العملة والوضع الاقتصادي لكن هذه الإجراءات لم يكن لها أي تأثير ملموس بالشكل المطلوب في المحافظة بسبب الازمة القائمة ، بالإضافة إلى أن زيادة ساعات انقطاع الكهرباء ، فمن المعروف أن مادة الديزل تتحكم في القدرات الزراعية والتوليدية بالمحافظة، مما يفاقم الضغط

الاقتصادي الضخم جداً الذي صار على عاتق المواطن، ومن دون أن يكون هنالك أي تدخل، أو خط رجعة، أو حتى إقرار بالتأثير غير المقصود إن أحسنا التوصيف.

٢-التوتر السياسي الذي يكشف حجم الخلاف بين الوكيل أول والمحافظ ، وعضلات السلطة المحلية الضعيفة، إن النتيجة الثانية تأتي في كون حجم التنازع بين الوكيل أول عمرو بن حبريش في المحافظة ورئيس حلف قبائل حضرموت والسلطة المحلية صار كبيرًا، ولا يمكن تطويقه عبر اللجان والبيانات والتصريحات الوردية المسربة في وسائل الإعلام عن المجلس الرئاسي وقراراته القادمة، حيث إن ازياد حدة التوتر بين الطرفين ألقى بظلاله على كافة المشاريع والخطط في المحافظة في الجانب الخدماتي؛ إذ إن إيقاف توريد الديزل قد جعل قدرات السلطة المحلية تبدو مشلولة وغير قادرة على الحركة، كما إن وقوف الحلف على جولة البيانات والمبيت في الهضبة أوقعها في معركة استنزاف طويلة الأمد، فكلما طال الوقت ظلت السلطة جريحة بلا قدرة على إيجاد سيولة لإكمال ما لديها من مشاريع، كما جعل الحلف يبدو كأنه سيظل مكانه إلى نهاية غير منظورة؛ حيث إن الفارق الذي بينهما مع الزمن سيكون من الصعب ردمه.

٣-تضخم دور القبيلة والقبائل وتدخلهم في القضايا السياسية؛ حيث سلكت المحافظة مجددا طريق الاحتجاج عبر تغول دور القبيلة في إنشاء الاحتجاج وأساليبه، فمنذ أن قرر حلف القبائل الذهاب إلى الهضبة وإيقاف قاطرات توريد المشتقات النفطية زاد تدخل القبيلة في الجانب السياسي؛ فمنذ ذلك الحين والنقاط القبلية غير المصرحة قانونيا بدأت تنتشر على طريق الهضبة بين الساحل والوادي، مما سيجعل المحافظة تحت وطأة وضغط القبيلة إن قبلت بصفقة سياسية وستحصل بموجبها على امتيازات سياسية وعسكرية من نوع ما.

٤-إن زيادة دور القبيلة وضعف وعجز الحكومة المركزية على إيجاد حلول للأزمات الراهنة في المناطق المحررة يزيد من تنامي حدة الغيظ على الدولة بشكل عام، مما يسهم في انهيارها ويساعد في نمو الجماعات الصغيرة المسلحة

٥-إن التوتر السياسي بين الطرفين والغياب شبه التام لدور النخب المثقفة والأكاديمية بالمحافظة قد أظهر حجم الفراغ الفكري بداخل المحافظة، حيث إن عالم أفكار المحافظة ظل يتراوح بين الحلف قاطع سلاسل التوريد في الهضبة، والسلطة المحلية العاجزة عن تحريك أصابعها في المكلا وسيئون، مما وضع أسئلة كبيرة عن دور النخب مسبقا خلال السنوات الماضية؟ وكيف وصلت إلى هذا المستوى من التشتت والشللية في اتخاذ قرارات يمكنها أن تحسن من وضع المواطن، لا أن تجعله الحلقة الأضعف والأكثر دفعا للفاتورة الباهظة الثمن أساسا؟

٦-زيادة الاحتدام وارتفاع لغة الصراع بين القوات والتشكيلات العسكرية المختلفة بسبب الموارد وفوارق المحروقات وإدخال المحافظة في صراع عسكري وحرب أهلية ترتفع فيها أصوات الرصاص عن أصوات الحكم الذاتي والدولة المستقلة إذا لم يتوصل الحضارم إلى اتفاق في إدارة شؤونهم والالتفاف حول مرجعية واحدة يكون لها الفصل في الأمور المصيرية التي تحدد مستقبل حضرموت وعلاقاتها مع الاخرين

٧-انتقال عدوى الاحتجاجات والتقطع وابتزاز السلطة على القبائل الأخرى أسوءً بما قام به حلف قبائل حضرموت وتصبح مصير المحافظة ومصالح الشعب محل تصرفات صبيانية ورغبات شخصية مما يضاعف من معاناة المواطن الحضرمي في ارضه و تظل حضرموت مسلوبة القرار ومحل إذكاء للصراعات ومسرح نفوذ للقوى الأخرى وهذا ما قد يجعل المعاناة تمتد لسنوات طويلة.